



مبارك الخرينج

الخرينج لدراسة طبية تبين سبب تزايد عدد مرضى السرطان

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج اقتراحا برغبة جاء فيه: لما لوحظ في الآونة الأخيرة ازدياد كبير في عدد مرضى السرطان، وخصوصا بين الأطفال وبلا حظ هذا الشيء في جميع المستشفيات والمراكز الصحية في الدول ومرض السرطان اذا لم يتم اكتشافه بسرعة يؤدي الى تزداد عام بصحة المريض مما يقلل من جدوى العلاج الكيماوي.

ونص الاقتراح على عمل دراسة طبية بيئية تبين سبب ازدياد عدد مرضى السرطان في الكويت، كما تبين الاسباب الرئيسية لحدوث هذا المرض وما اذا كانت هناك بيئية تتغلغل بحالات السرطان.

العازمي لإنشاء مدارس في أم الهيمان

● إنشاء مدرسة متوسطة «بنين» وتخصيص أرض لها على وجه السرعة.
● إنشاء ثانوية «بنين» وتخصيص أرض لها على وجه السرعة.



حمدان العازمي

إلى جانب رعب يومي على بنات الثانوي، إذ يتم تحويل طالبات «أم الهيمان» إلى الفصحيل والمنقف، مما يساهم أيضا في زيادة الإزدحام المروري في تلك المناطق. ولهذا تقدم بالاقتراح التالي: إدراج إنشاء مدارس في الميزانية العامة للدولة مخصص لها أرض في منطقة ضاحية على صباح السالم «أم الهيمان» بنحو 48 ألف مواطن، بينما يبلغ إجمالي عدد المدارس القائمة حاليا في المنطقة 8 مدارس فقط ولا تستوعب أعداد أبناء المواطنين من سكان المنطقة، بالرغم من وجود متعددة بتخصيص مواقع لـ 8 مدارس إضافية في المنطقة لم يتم إنشاؤها حتى الآن».

اقترح النائب حمدان العازمي إدراج إنشاء مدارس في الميزانية العامة للدولة مخصص لها أرض في منطقة ضاحية على صباح السالم «أم الهيمان» وتجهيزها. وقال العازمي في اقتراحه «يقدر إجمالي عدد المواطنين في منطقة ضاحية على صباح السالم «أم الهيمان» بنحو 48 ألف مواطن، بينما يبلغ إجمالي عدد المدارس القائمة حاليا في المنطقة 8 مدارس فقط ولا تستوعب أعداد أبناء المواطنين من سكان المنطقة، بالرغم من وجود متعددة بتخصيص مواقع لـ 8 مدارس إضافية في المنطقة لم يتم إنشاؤها حتى الآن».

المويزري: إلغاء الرقابة المسبقة وتغيير قوانين الإسكان مخطط للعبث بالمال العام

يا سمو الرئيس غير ذلك فإنه يوهمك ويوهم الشعب من أجل مصالحه الخاصة وأنصح سموكم بالحذر من الذين يريدون ركوبك الباص.

مسؤولياتها الدستورية المتعلقة بحق المواطنين في الحصول على الرعاية السكنية. وقال المويزري: أما فيما يتعلق بمشروع «أمال» الذي يدعي البعض أن الهدف منه المساهمة في حل المشكلة الإسكانية فاقول إن الهدف الحقيقي من هذا المشروع هو استنزاف أموال الشعب وتفتيح المتنفذين.

أكد النائب السابق وزير الدولة لشؤون الإسكان السابق شعيب المويزري أن المحاولات والضغط التي يقوم بها البعض لتغيير القوانين الخاصة بالرعاية السكنية والمطالبة بإلغاء الرقابة المسبقة في مخطط للعبث بالمال العام. وأضاف المويزري قائلا في تصريح صحافي: ومحاولات إقرار بعض القوانين ومنها قانون يخطط البعض لإقراره الهدف من إقراره هو تعيين المحسوبين على مشاريع الإسكان والتحكم في كل المشاريع الأخرى المرتبطة بالإسكان مثل الكهرباء والطرق وغيرها. وزاد المويزري: ويعد السيطرة على هذه المشاريع يكمل المتنفذون خططهم لإلغاء مؤسسة الرعاية السكنية وتبدأ بعدها الحكومة بالتخلي عن



شعيب المويزري

وتابع المويزري: أقول للاخ سمو رئيس مجلس الوزراء إذا كنت لم تسدرك ما يجري فهذه مصيبة وإذا كنت تسدرك وترضى بالذي يجري فالمصيبة أعظم، وأكد سموكم أن الحل الحقيقي للأزمة الإسكانية المفتعلة من قبل البعض هو طرح كل مشاريع الإسكان في مناقصة علنية تشارك فيها الشركات العالمية والمحلية فالأراضي متوفرة والمال متوافر ومن يقول لك

بإشراف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وبميزانية ملحقة

العوضي: إنشاء هيئة عامة مستقلة للاستطلاع وقياس الرأي العام



كامل العوضي

قدم النائب كامل العوضي اقتراحا بقانون بإنشاء الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام، وجاء كالتالي: المادة الأولى: تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى «الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام» يشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ويعبر عنه في المواد التالية الوزير المختص.

المادة الثانية: يكون للهيئة ميزانية ملحقة بميزانية الدولة. المادة الثالثة: تهدف الهيئة إلى الإتاحة الإلكترونية للبيانات والمعلومات للجهاز التنفيذي والتشريعي للدولة في إطار كامل من الشفافية في مجالات دعم القرار في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنمية العلاقات مع الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

المادة الرابعة: ويتولى إدارة الهيئة مجلس الإدارة يشكل برئاسة الوزير المختص وعضوية 6 أعضاء 3 منهم ممثلون عن جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعهد الكويت للأبحاث العلمية من

الجهات المختصة. المادة السادسة: يكون للهيئة مدير عام ونواب يساعونه ويصدر بتعيينهم مرسوم - بناء على عرض الوزير المختص، ويتولى المدير العام إدارتها وتصريف شؤونها، ويمسك التوقيع عنها في المسائل الداخلة في اختصاصه طبقا للوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة، ويمثل الهيئة أمام القضاء في علاقاتها بالغير وللمجلس أن يفوض المدير العام في بعض اختصاصاته.

المادة السابعة: يضع مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للهيئة ويعتمده الوزير المختص ومن ثم عرضه على مجلس الخدمة المدنية لإقراره. المادة ثامنة: يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس الإدارة كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها. المادة التاسعة: تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ صدور هذا القانون وتنتهي بتاريخ 31/3 في السنة التالية.

المادة العاشرة: يصدر الوزير المختص عرضه على المجلس من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة. المادة العاشرة: مناقشة مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل العرض على

الهيئة. المادة العاشرة: مناقشة مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل العرض على

الهيئة. المادة العاشرة: مناقشة مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل العرض على

الهيئة. المادة العاشرة: مناقشة مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل العرض على

العمير يسأل وزير النفط عن عرض نهاية الخدمة للأعضاء المنتدبين ونوابهم في القطاع النفطي



د. علي العمير

وجه النائب د. علي العمير سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي جاء كالتالي: نعي إلى علمنا أن عرض نهاية الخدمة (الباكج) المعروف على الأعضاء المنتدبين ونوابهم في القطاع النفطي بلغ 48 ضعف الراتب في حال إحالتهم للتقاعد، فبناء عليه يرجى إفادتنا بالآتي: متى تم اعتماد هذا الباكج (يرجى ذكر مراحل اتخاذ القرار)؟ ويرجى ذكر أسماء أعضاء مجلس إدارة

الكويتية بعرض باكج التقاعد على المديرين ورؤساء الأقسام للمسة المالية 2013/2014 ولم تكن هناك أي عائلة أو مساواة بالمميزات المعروضة على القياديين وأبسطها إعطاؤهم من 10 - 12 راتباً، مقارنة بـ 48 راتباً للقياديين (الأعضاء المنتدبين ونوابهم) مع الأخذ بالاعتبار الفرق الشاسع للرواتب بين الشريحتين. لذا يرجى تزويدني بالضوابط والمعايير التي على أساسها تم اعتماد الباكج لهم وما

مؤسسة البترول الكويتية الذين قاموا باعتماد نظام الباكج للأعضاء المنتدبين ونوابهم مع ذكر وظائفهم كانوا يشغرونها أثناء وجودهم في مجلس الإدارة منذ بداية العمل بهذا النظام حتى الآن. وما المزاي التي حصل عليها الأعضاء المنتدبون ونوابهم في القطاع النفطي عند تقاعدهم بعد تاريخ 2013/4/1 وما تم تخصيص هذه المزاي وما السنود القانوني لتخصيصها؟ وقامت إدارة مؤسسة البترول

مؤسسة البترول الكويتية الذين قاموا باعتماد نظام الباكج للأعضاء المنتدبين ونوابهم مع ذكر وظائفهم كانوا يشغرونها أثناء وجودهم في مجلس الإدارة منذ بداية العمل بهذا النظام حتى الآن. وما المزاي التي حصل عليها الأعضاء المنتدبون ونوابهم في القطاع النفطي عند تقاعدهم بعد تاريخ 2013/4/1 وما تم تخصيص هذه المزاي وما السنود القانوني لتخصيصها؟ وقامت إدارة مؤسسة البترول

الطاحوس يقترح وضع ضوابط وشروط لتنظيم التجارة المنزلية



أسامة الطاحوس

المنظمة للجهات المختصة. سلامة التعامل والمواد المتعامل فيها وعلاجا لحالات الشك التي يتعرض لها من وقت إلى آخر المتعاملون مع هذا النوع من التجارة المنزلية. ونص الاقتراح على قيام بلدية الكويت باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة لإصدار لوائح تنظيم التجارة المنزلية أو الإعلان عن نشاطها بأي من وسائل الإعلام، وعلى أن تحدد شروط وضوابط التدقيق لها بما يتناسب مع طبيعة النشاط وضرورة الاعلان دون وجود ترخيص بممارسة النشاط المعلن عنه.

قدم النائب أسامة الطاحوس اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: انتشرت بأنحاء البلاد خلال الآونة الأخيرة ظاهرة التجارة المنزلية سواء باتخاذ المنازل معارض للملابس الجاهزة أو الأكسسوارات أو اعداد الوجبات والاطعمة للحفلات وخلال المناسبات اليومية أو الدينية. ولما كان ممارس هذا النشاط المنزلي غالبا ربات البيوت لزيادة الدخل وعدم امكانية ايجاد مكان خارج المنزل سواء لعدم الملاءمة أو لارتفاع أسعار الايجارات فإنه من اللازم تنظيم هذا النوع من النشاط المنزلي ووضعه تحت الرقابة

الفيلي: الطعون بعدم سلامة مرشحين لا تصيب المجلس العياش: أميل إلى توقع عدم إبطال مجلس الأمة



د. غازي العياش



د. محمد الفيلي

أداء خليفة ذكر الخبير الدستوري د. محمد الفيلي فيما يخص الحكم المنتظر اليوم من المحكمة الدستورية أننا امام عدد من الطعون يزيد على 50 طعنا تنقسم بها الطلبات إلى 3 أنواع، فهناك طلبات تتصل بإعلان عدم سلامة العملية الانتخابية بكاملها وهناك طلبات تتصل بعدم سلامة العملية في دائرة من الدوائر بالإضافة إلى هناك طلبات تتصل بعدم سلامة نتائج مرشحين بذاتهم.

وقال الفيلي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أرى أن الطلبات المتصلة بعدم سلامة نتائج مرشحين بذاتهم لا تصيب المجلس ذاته من حيث وجوده، وإذا استجابت المحكمة لطلبات الطاعن فسوف يتغير أعضاء ويدخل بدلا منهم أعضاء. وأوضح أن الاستجابة للطلبات المتصلة بعدم سلامة النتائج في دائرة من الدوائر لا تؤثر على كامل الانتخابات المجلس وإن كان الاستجابة لمثل تلك الطلبات سوف تجعلنا امام تغييرات مهمة نظرا لأن كل دائرة تشكل 20٪ من مجموع عدد مقاعد مجلس الأمة.

وأفاد الفيلي بان اعلان المحكمة بعدم سلامة الانتخابات في دائرة كاملة ستكون سابقة

تلك الآراء هي آراء فقهية اما ما تقوله المحكمة فهو اجتهاد لأثر ملزم لافتا إلى ان اجتهاد المحكمة هو الذي سيوصلنا إلى حكم نهائي وليس اجتهاد الفقه.

استطرد الفيلي قائلا: وأنا لا اميل إلى التوقع ولكننا نتكلم عن رأي علمي في السند المقدم على اساس الطعن، وإذا أخذت المحكمة بالقول بعدم سلامة كامل العملية الانتخابية فإننا سنكون امام سيناريو قد جربه الناخب مرتان بالسابق.

تحدث لأول مرة، حيث لا توجد سوابق على مدار تاريخ الكويت في هذا الموضوع. وأشار إلى ان الطلبات الخاصة بعدم سلامة الانتخابات بكاملها تثير التوجس والقلق والاهتمام نظرا لوجود تجربتين سابقتين وإن كنا نلاحظ انه في التجربة الأولى وجدنا ان أكثر الفقه على الرغم من تكديه بان هناك خطأ لم يكن يتوقع ان المحكمة كمشكلة طعون انتخابية تأخذ بفكرة أعمال السيادة وفي المرة الثانية كان هناك نقاش موضوعي على المراسيم بقوانين وتطبيقها وكان هناك اتفاق على ان المحكمة تراقب ولكن كان هناك عدم اتفاق على فكرة وجود الضرورة.

تحدث لأول مرة، حيث لا توجد سوابق على مدار تاريخ الكويت في هذا الموضوع. وأشار إلى ان الطلبات الخاصة بعدم سلامة الانتخابات بكاملها تثير التوجس والقلق والاهتمام نظرا لوجود تجربتين سابقتين وإن كنا نلاحظ انه في التجربة الأولى وجدنا ان أكثر الفقه على الرغم من تكديه بان هناك خطأ لم يكن يتوقع ان المحكمة كمشكلة طعون انتخابية تأخذ بفكرة أعمال السيادة وفي المرة الثانية كان هناك نقاش موضوعي على المراسيم بقوانين وتطبيقها وكان هناك اتفاق على ان المحكمة تراقب ولكن كان هناك عدم اتفاق على فكرة وجود الضرورة.

من ناحية تكملة أكد استاذ القانون الدستوري بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. غازي العياش ان المحكمة الدستورية في الكويت تلعب دورا مهما في تحديد مفهوم العمل السياسي في العلاقة بين السلطتين لافتا إلى أننا شاهدنا في الآونة الأخيرة ان احكام المحكمة الدستورية غيرت كثيرا من اتجاهاتها السابقة فيما يتعلق بإبطال المجلس والنظر في مراسيم الضرورة وغيرها. وقال العياش في تصريح خاص لـ «الأنباء» أنا شخصيا اميل إلى التوقع لعدم ابطال المجلس نظرا لسلامة الاجراءات الدستورية ولان الحكومة نفذت السيناريو الذي طلب منها وهو اجراء الانتخابات خلال 60 يوما متوقعا سلامة الاجراءات

تلك الآراء هي آراء فقهية اما ما تقوله المحكمة فهو اجتهاد لأثر ملزم لافتا إلى ان اجتهاد المحكمة هو الذي سيوصلنا إلى حكم نهائي وليس اجتهاد الفقه.

استطرد الفيلي قائلا: وأنا لا اميل إلى التوقع ولكننا نتكلم عن رأي علمي في السند المقدم على اساس الطعن، وإذا أخذت المحكمة بالقول بعدم سلامة كامل العملية الانتخابية فإننا سنكون امام سيناريو قد جربه الناخب مرتان بالسابق.

تحدث لأول مرة، حيث لا توجد سوابق على مدار تاريخ الكويت في هذا الموضوع. وأشار إلى ان الطلبات الخاصة بعدم سلامة الانتخابات بكاملها تثير التوجس والقلق والاهتمام نظرا لوجود تجربتين سابقتين وإن كنا نلاحظ انه في التجربة الأولى وجدنا ان أكثر الفقه على الرغم من تكديه بان هناك خطأ لم يكن يتوقع ان المحكمة كمشكلة طعون انتخابية تأخذ بفكرة أعمال السيادة وفي المرة الثانية كان هناك نقاش موضوعي على المراسيم بقوانين وتطبيقها وكان هناك اتفاق على ان المحكمة تراقب ولكن كان هناك عدم اتفاق على فكرة وجود الضرورة.

مَشْرِطُ الْكَيْسِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

أسرة الزميل

أحمد عبد الحميد النوبي

الشهير بـ «سعيد محمود»
مراسل «الأنباء» في القاهرة
الذي وافته المنية يوم أمس

تغمده الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ